إبادة الأرمن
(١٩١٥)
بين الأسباب والنتائج(*)

بقلم :
الدكتور صالح زهر الدين

مما لا شكّ فيه هو أن مشروع إبادة الشعب الأرمني قد بدأ بشكل عملي، في عهد «السلطان الأحمر»، عبد الحميد الثاني. لكنه عرف قمّة العهد الابادي على يد قادة الاتحاديين في عام ١٩١٥. وإذا كان الاتحاديون (من جمعية الاتحاد والترقّي) قد خلعوا السلطان عبد الحميد عن عرشه، ليس لأن هذا الأخير قد شرع في مخطط إبادة الأرمن ومحوهم من الوجود، بل لأن مشروعهم الطوراني العنصري يستلزم إزاحة السلطان عبد الحميد عن العرش، بغية التحكّم بالبلاد والعباد بيد من حديد؛ مع العلم أن الأرمن كانوا الضحيّة الأساسية في العهد الحميدي والعهد الاتحادي، على السواء. وقد سقط منهم أكثر من مليون ونصف المليون أرمني، في أول وأكبر مجزرة بشرية عرفها القرن العشرون.

على ضوء ذلك نتساءل : كيف تمت جريمة الابادة هذه ؟ من خطّط لها ؟ كيف كانت الطريقة ؟ من هم المسؤولون عنها ؟ وماذا كانت النتائج ؟

في تقرير لاحدى «لجان الدفاع عن الجرائم والابادة العنصرية» لهيئة الأمم

(*) محاضرة ألقاها د. صالح زهر الدين في كلية هايكازيان الجامعية في بيروت، بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الـ (٧٩) لجريمة إبادة الشعب الأرمني في ٢٤ نيسان ١٩١٥.

المتحدة عام ١٩٧٩، سجّلت الفقرة التالية : «بالرجوع الى التاريخ الحديث نلاحظ أن أول جريمة إبادة عنصرية في القرن العشرين هي المذابح التي ارتكبت بحق الأرمن في مطلع هذا القرن»(١).

والواقع، أن أهم خطوة تتعلق بجريمة الابادة العنصرية كانت قد تمثّلت في إقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩، من خلال الميثاق القاضي باعتبار الابادة العنصرية بأنها جريمة بموجب القانون الدولي، وتخالف روح وغايات الأمم المتحدة وينبذها العالم المتمدّن. وتعترف كذلك بأن الابادة العنصرية قد سبّبت في جميع مراحل التاريخ خسائر جسيمة للانسانية.

يبدو من خلال ذلك، أن ميثاق الابادة العنصرية لعام ١٩٤٨ يتعلق مباشرة بمذابح الأرمن عام ١٩١٥، حيث ارتكبت جرائم لا تحصى.. وأن إبادة السلطات التركية للأرمن (باسم الطورانية)، ربّما تشكل أتمّ أنواع الابادة العنصرية التي ارتكبها الانسان عبر التاريخ.. ولكن الواضح أن اتخاذ القرار شيء، وتنفيذه شيء آخر.. وحتى اليوم لم يُعاقَب مقترفو هذه الابادة من قبل الهيئة التي اتخذت هذه القرارات.. ولعلّ شهادة مصطفى كمال (أتاتورك) بتاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠، أمام القضاء العسكري التركي، بشأن هذه المسألة، تعبّر أفضل تعبير عن جريمة إبادة الأرمن على يد «مواطنيه الأتراك» — كما قال — وهي بالتالي «شهادة من أهل البيت التركي» نفسه..(٢).

والحقيقة، أن عملية الابادة المنظّمة، والتي نُفّذت بكل إتقان، لم تكن نزعة «فردية» ولا مزاجية شخصية، بل كانت نتيجة اجتماعات وقرارات اتخذت على أعلى مستوى حكومي، كما هو الحال في الاجتماع السرّي الذي عقدته اللجنة المركزية التنفيذية لجمعية الاتحاد والترقّي في أوائل سنة ١٩١٥، وعبّرت فيه صراحة عن فكرة **إفناء الأرمن** عن بكرة أبيهم.. وفي هذا الاجتماع بالذات أطلق طلعت باشا على الأرمن صفة «**الثعابين**»؛ حيث أثنى على كلامه الدكتور ناظم باشا وأضاف : «إن الأرمن أشبه **بالقرحة الأكّالة، ورم خبيث** يبدو كدملة صغيرة من الخارج، ولكن إنْ لم تُستأصل بمبضع جرّاح ماهر، فإنها

ستظل خطرة وستقتل المريض. لذا يستدعي الأمرُ اتخاذَ إجراءٍ جيدٍ وحاسم.. وإني إذ أكرر أنه إذا لم تكن عملية التطهير شاملةً ونهائية، فإن الضرر سيلحق بنا. يجب اقتلاعُ الأرمن من جذورهم، ويجب أن لا نترك أرمنياً واحداً على قيد الحياة في بلادنا. يجب أن نزيل الاسمَ الأرمنيَّ من الوجود»(٣). حتى أن الصدر الأعظم سعيد حليم باشا ـــ المعروف برزانته كما يقال ـــ صرّح أن «أفضل حلّ للمسألة الأرمنية هو استئصال الأرمن، والقضاء عليهم، وإزالتهم من الوجود»(٤). لذلك كانت «**فرق التشكيلات المخصوصة**» إحدى ثمرات هذا المشروع الافنائي الخبيث والتي قامت بعملية التنفيذ بمشاركة مجرمين محترفين أطلقوا من السجون لهذا الغرض(٥).

هكذا وبكل بساطة كان ينظر الاتحاديون إلى هذه المسألة.. ويبقى من حقّنا أن نتساءل : لماذا تمّ ذلك ضد الأرمن ؟ ولماذا سكتت الدول الكبرى عن أول وأكبر جريمة إبادة بشرية في هذا القرن ؟

سرعان ما يرتسم الجواب واضحاً مؤكداً بأن الدول الكبرى عندما تغلّب مصالحها السياسية أو الجغرافية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية على أية مصالح أخرى، فلن يكون هذا التغليب إلا على حساب الحقوق الانسانية للشعوب.. هكذا كان حالُ العرب.. وهكذا كان حالُ الأرمن.. ولأن الشعبَ الأرمني، والوطن الأرمني، والحضارةَ الأرمنية، كيانٌ له تاريخه واستقلاله وأمجديّته وملوكه وممالكه، فضلاً عن التراث العظيم والفنّ الرائع، وتأثيره في المنطقة بشكل عام، بينما أعداء هذا الشعب وهذا الوطن وهذه الحضارة، يفتقرون إلى كل ذلك، لكنهم لا يفتقرون إلى «عقدة النقص»، فقد نجحت الصهيونية في تلزيم هذه القضية إلى «زناة بالجملة»، ثم عادت ولزّمتها «بالمفرّق» إلى «الزاني التركي»، ليفعل فعلته الشنعاء هذه، ليس بحق الأمة الأرمنية فقط، بل وبحق الانسانية جمعاء.

في هذا الاطار، يؤكد شاهدُ العيان، فائز الغصين، قائلاً : «إن الاتحاديين عندما رأوا أنهم ضعيفون في العلم، لا يفقهون من السياسة شيئاً، ولا يفهمون ما هي إدارة البلاد، لا يدركون معنى الحرية والادارة الدستورية، أقرّوا العودة

إلى ما كان عليه أجدادهم التتار من خراب البلاد وإهلاك العباد بدون ذنب ولا سبب، إذ هم قديرون على ذلك»[٦]. واستناداً إلى ذلك، ولأن الأرمن كانوا شعباً أنشط من الأتراك وأرقى منهم مدنيّة وثقافة وحضارة، فقد شاع في القسطنطينية المثل القائل : «إذا أردت البناء فاطلب أرمنياً، وإذا أردت الهدم فاطلب تركياً»[٧].

والجدير بالذكر، أن «جمعية الاتحاد والترقّي» هي المسؤولة عن تنفيذ جريمة إبادة الأرمن في الربع الأول من القرن العشرين، حيث كان معظم قادتها من «اليهود الدونمة» (الذين اعتنقوا الاسلام لتخريبه من الداخل) أو من اليهود المعروفين بنفوذهم وتأثيرهم في الدولة العثمانية.. ويأتي في طليعة هؤلاء : طلعت باشا، وأنور باشا، وجمال باشا، ود. ناظم باشا، ود. بهاء الدين شاكر باشا، وعزيز بك، وجواد بك، وعاطف رضا بك، (حيث كانوا قادة «الفرق المخصوصة» التي أنيطت بها عملية تنفيذ جريمة القتل والابادة والنفي بحق الأرمن)؛ إضافة إلى جاويد، وكراسّو وعمانوئيل سالم وغيرهم. هذا، وبما أن مشروعاً من هذا النوع، وبهذا الحجم، وبهذه الخطورة، لا يمكن أن يُنفَّذ بطريقة عشوائية ارتجالية، بل يجب وضع **خطة محكمة** لتحقيقه، فقد كانت هذه **الخطة** على الشكل التالي :

أولاً : دعوة الشباب الأرمني في المناطق التي تسكنها أكثرية أرمنية، إلى العمل في مدّ خطوط السكة الحديدية أو في فتح الطرقات، وبذلك يُبعدون عن قراهم ومناطقهم.

ثانياً : مهاجمة المراكز ونزع السلاح من الرجال.

ثالثاً : نقل الأشخاص المشتبه بهم وغير المرغوب فيهم من منطقة إلى أخرى.

رابعاً : اعتقال النخبة الأرمنية القائدة وقتلها بطرق وحشية من قبل «التشكيلات المخصوصة»، والعناصر المجرمة التي أطلقتها الحكومة من السجون ونظمتها للقيام بهذا الدور، للتخلص من الأرمن، حتى يصير الشعب الأرمني «جسداً بلا رأس»..

خامساً : قتل جميع الشباب الأرمن الذين كانوا قد استدعوا للخدمة العسكرية بعد نزع سلاحهم ليصبحوا عاجزين عن المقاومة.

سادساً : التهجير القسري للشيوخ والنساء والأطفال، المصحوب بالمذابح والنهب والرمي في الأنهار والبحار؛ وقد أطلق على هذه العملية اسم **«طريق جهنّم»**

سابعاً : نهب الممتلكات التي خلّفها الأرمن إثر تهجيرهم وإحراق البيوت وهدمها.

ثامناً : مصادرة الأملاك الأرمنية وفق قانون حكومي خاص بذلك باعتبارها «أملاك متروكة».

تاسعاً : إزالة المعالم والآثار التاريخية التي تدل على عراقة الحضارة الأرمنية وتغيير أسمائها وأسماء المدن والقرى؛ حيث أن الوجود الصامت للأثر التاريخي هو أهم دليل على وجود شعب وحضارة وتاريخ وجغرافيا(٨).

والحقيقة، لقد تفنّن الاتحاديون وقادة «التشكيلات المخصوصة» وأفرادها في استخدام أساليب الذبح والقتل والابادة.. حتى أن مياه البحار والأنهار كانت شاهدة على هذه الجرائم، خصوصاً أنهر الفرات ودجلة والخابور وديرمين ديرة، والبحر الأسود ومضيق البوسفور. هذا، فضلاً عن حرق النساء والأطفال وهم على قيد الحياة إلخ..

هذا، مع العلم أن الأرمن لم يذعنوا للاستسلام في مناطق كثيرة، وكانت مقاومتهم من أروع ضروب الدفاع عن النفس في هذا القرن. وقد شهد لهم أعداؤهم كما الأصدقاء، لأنه حق طبيعي لهم، ومن أولى الحقوق وأقدسها.

والواقع، أنه منذ اللحظة الأولى لتنفيذ خطتهم القاضية بإفناء الشعب الأرمني وإزالته من الوجود، عمد قادة الاتحاد والترقّي إلى طريقة ذكية في التخلص من زعماء الأرمن على مختلف الصعد : السياسية، الدينية، الفكرية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، لكي يصبح الشعب بعد القضاء على نخبته الواعية والقائدة، في حالة ضياع، يسهل بعدها الفتك به وإبادته دون

ضجّة أو ردّة فعل تعطّل على المجرمين خطّتهم الجهنّمية..

إذ ليس من الغرابة أن يلجأ الاتحاديون إلى إبتكار طرق وأساليب ملتوية، يحققون من خلالها غايتهم بعيداً عن تحمّل المسؤولية المباشرة، وذلك عبر التضحية بعدد من جنودهم المرافقين لقوافل الزعماء الأرمن والمهجّرين منهم، ليمكنهم القول بعدها أن العصابات التي ظهرت في البلاد ناقمة على الأرمن.. وهي التي هاجمت الأرمن وفتكت بهم.. وهكذا يبعدون التبعة عنهم في الحاضر والمستقبل..

رغم ذلك، لم ينجح الاتحاديون في طمس معالم الجريمة الابادية، حيث أن المذكرات الكثيرة التي نشرها المؤرخون الأتراك (ومنهم ضيا شاكر بك)، فضلاً عن كتابات القناصل والدبلوماسيين الأجانب وبعض الموظفين العرب والأتراك الذين كانوا شهود عيان على وقائع هذه الجريمة، فضحت تفاصيل هذه الجريمة على حقيقتها...

لقد كانت قيادة الاتحاد والترقّي قد نظّمت سابقاً لوائح خاصة بأسماء زعماء الأرمن وعناوينهم، تمهيداً لساعة الصفر. وما إنْ حانت هذه الساعة، وأعطيت «التشكيلات المخصوصة» أوامر التنفيذ ليلة ٢٤ نيسان ١٩١٥، حتى كان معظم هؤلاء الزعماء قد أصبحوا قيد الاعتقال. بعد ذلك عمد الاتحاديون إلى تقسيم هؤلاء إلى قافلتين : **الأولى** أوفدوها إلى بلدة «جانغيري» التابعة لولاية أنقرة؛ **والثانية** أوفدوها إلى حلب. والواضح أن غايتهم من وراء توزيع زعماء الأرمن على هذا الشكل، كانت ترمي إلى تصفيتهم متفرقين، كي تكون الحجّة ضعيفة في إتهام الحكومة الاتحادية بأن لها ضلعاً في تدبير مكيدة القتل هذه.

فبالنسبة **لقافلة حلب**، فقد تألفت من سبعة أشخاص هم : كريكور زهراب، ووارتكيس (ويدعى سرنكوليان) (وكانا نائبين في مجلس المبعوثات العثماني. وقد قتلهما المجرم أحمد السروري). ثم «آقنوني»، والدكتور داغاواريان، وشانكوليان، وروبين زارتاريان، وسركيس خاجاك.. وقد كانت هذه القافلة في حلب تحت تصرّف جمال باشا..

أما **قافلة «جانقيري»** فقد كانت مؤلفة من بقية رجالات الأرمن النافذين،

حوالي ٦٧ شخصاً، قتلوا في تلك الجهات، وقد كان في مقدمهم : سيامانتو (المعروف بشاعر أرمينيا الأكبر)، وواروجان، وأرداشيس هاروتيونيان، وسركيس بارسيغيان وشقيقه كيغام، وميكائيل كورجيان، والدكتور سيفاك، وشاهريكيان، ومراد، وكيري، وبيرم، وخاجو وغيرهم..

والملاحظ أن عدداً من هؤلاء الزعماء قُتل في مناطق ذات أكثرية كردية، بغية إلقاء التبعة على الأكراد، وتغذية الخلاف بين الشعبين. في هذا الاطار، لا بد من الاشارة، إلى أنه عندما عقد «مجلس المبعوثات العثماني» اجتماعه بعد جريمة الابادة هذه بأيام قليلة، جيء بشخصيتين إلى المجلس لتحلاّ مكان النائبين زهراب ووارتكيس ففوجيء بهما فارس الخوري (أحد نواب المجلس، وكان مشهوراً بمواقفه الوطنية والقومية والانسانية، وهو الذي تسلّم رئاسة مجلس النواب والوزراء السوري فيما بعد) حيث لم يكن قد شاهدهما من قبل. فنظر إلى طلعت باشا وسأله : من هما هذان الشخصان ؟ فامتقع وجه طلعت باشا وحدّق بزميله أنور باشا، فلم يستطيعا قول الحقيقة وبديا محرجين. وبعد دقائق مال طلعت باشا بوجهه نحو فارس الخوري قائلاً : أمهلنا حتى الاسبوع القادم لنعطيك الجواب. وفي الاسبوع القادم أُجبر فارس الخوري على عدم حضور الجلسة بعد أن علم أن هذين الشخصين جيء بهما بديلاً عن النائبين زهراب ووارتكيس اللذين قتلا في جريمة الابادة ضد الشعب الأرمني.

وبالاضافة الى مقتل زعماء الأرمن، فإن قوافل المهجّرين من النساء والأطفال والشيوخ التي كانت تتجه بالآلاف تحت الحراسة نحو الصحراء السورية، كانت تلاقي المصير نفسه الذي عرفه زعماؤهم. وكان يتقلص عددهم باستمرار بسبب القتل والمجاعة والبرد والأوبئة.. حتى أن الهمجية التركية لم ترحمهم في أماكن تجمعاتهم أيضاً في بلدات دير الزور ومسكنة وعين التل والرقّة والسلميّة وغيرها، وقد تحولت معظم هذه التجمعات إلى مقابر جماعية لمئات الآلاف من هذا الشعب.

والجدير بالذكر أن **رجال الدين** الأرمن، ذكوراً وإناثاً، لم توفّرهم **همجيّة** الأتراك أيضاً، بل كان لهم نصيب وافر منها. وقد أكد ذلك الرئيس الأعلى

للبعثة الفرنسية الدومينيكانية الأب برنار (Bernard) الذي بقي في فان حتى وصول القوات الروسية؛ وقد أعدّ لائحة تتعلق بالأساقفة الكاثوليك الذين شملهم القتل، تبيّن ما يلي :

١ – مطران الأرمن الكاثوليك لماردين (مالويان) قتل مع عدد من أفراد طائفته، وليس هناك أية أخبار أو معلومات عن الآباء الدومينيكان الذين كانوا يقيمون في هذه المدينة (ماردين).

٢ – الأسقف الكاثوليكي لخربوط (اسرائيليان)، قتل في طريق المنفى بين أورفة وديار بكر، وكذلك الرهبان والراهبات، وقسم من الطائفة أيضاً.

٣ – الأسقف تشلابيان في ديار بكر، كان موته مؤكداً.

٤ – الأسقف خاتشادوريان في ملاطية، قتل أيضاً.

٥ – الأسقف شالدايان والمطران السرياني للجزيرة، مع عدد من رجال الدين لديه، والراهبة ريجينا رافو، قتلوا جميعاً أيضاً.

٦ – الأساقفة الكلدان والسريان لمنطقة سيرت ذبحوا أيضاً.

٧ – كذلك الأساقفة والراهبات في مادياث، وسنيفاك، وديريكيه، وفارانشاهير قتلوا جميعهم(٩).

لكن الحقيقة تؤكد أيضاً أن المقاومة الأرمنية الباسلة شهدت ملاحم بطولية، سطّرها الأرمن في فان وجبل موسى بنجاح، كما في مدن أخرى كالرها وشابين قره حصار وغيرها حيث لم تنجح فيها المقاومة بالشكل الذي نجحت في سواها، رغم الاستبسال في المواجهة.

في معرض ذلك، وفي خضم هذه المأساة الانسانية الرهيبة، التي يتحمّل العالم مسؤوليتها ـــ العالم كله ـــ لأنها تتجاوز إطار طائفة معينة وجنس بشري معين، إلى الانسانية كلها، نجد من الضروري أن نسجّل نقطة مضيئة في التاريخ العربي، مقابل لطخة العار في جبين الغرب، الذي شارك قسم منه في هذه الجريمة، بينما سكت القسم الآخر عن أحداثها وفظائعها، متعامياً عن أخطارها وأهوالها، في الوقت الذي كان يتلفّت فيه إلى مصالحه السياسية والاقتصادية فقط. ولعلّ الموقف الذي اتخذه الشريف حسين بن علي أمير مكّة

المكرّمة، من مأساة الأرمن، هو خَيْرُ دليلٍ على الأصالة العربية والشهامة الانسانية؛ وكان المنشور الذي بعث به إلى الأميرين عبد العزيز وفيصل بغية مساعدة المهجّرين الأرمن والاهتمام بهم، وإبعاد كل أذى عنهم، كان عاملاً مهماً في التخفيف من حجم المأساة وإنقاذ الآلاف من أبناء الشعب الأرمني عبر حمايتهم وإيوائهم من قبل الشعب العربي، وإخفائهم عن أعين الجلاّد التركي، رغم فداحة المسؤولية الملقاة على عمل كهذا، في ظل أوامر وتهديدات يومية. لكن الحس الانساني والشهامة العربية كانت أقوى من كل الأوامر ومن كل التهديدات، حتى من عقوبة الموت نفسها.

على هذا الأساس، ما زال الشعب الأرمني وفيّاً للعرب، ومعترفاً بهذا الجميل الذي لن ينساه مدى الدهر ـــ كما يقول بلسان الكثير من أبنائه على مختلف مستوياتهم وآرائهم ـــ. وبالفعل، فإننا نرى أن الشعب العربي هو أوفى وأقرب شعب إلى الشعب الأرمني، كما يقول المفكر كرسام أهارونيان(١٠).

هذا، ومن خلال العودة إلى وقائع التاريخ ودروسه وعبره، نرى بأن الظلم لم يكن «مؤبّداً»، ولم يستمر إلى ما لا نهاية؛ كما أن الظالمين أيضاً لاقوا مصيرهم الذي يستحقونه، والقصاص العادل الجدير بهم. كما هو حال **طلعت باشا** الذي قتله المناضل صوغومون تهليريان في برلين بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢١. و**محمد سعيد حليم باشا** الذي قتله المناضل أرشافير شيراكيان في روما بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٢١. و**بهاء الدين شاكر باشا** الذي قتله المناضلان آرام ييركانيان وأرشافير شيراكيان في برلين بتاريخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٢٢. و**جمال باشا** الذي قتله المناضلان بدروس دير بوغوصيان وأرداشيس كيفوركيان في تفليس بتاريخ ٢١ تموز/يوليو سنة ١٩٢٢.

أما **أنور باشا** فقد قتل في بلجوان قرب عاصمة طاجكستان (دوشنبه) بتاريخ ٤ آب/أغسطس سنة ١٩٢٢، حيث كان على رأس القوات المقاتلة قائدان أرمنيان هما : كريكور صاروخانيان وهاكوب ملكوميان.

والحقيقة، فقد كان هؤلاء الفدائيون ينتمون إلى «فرقة الثأر والانتقام» التي كان يتولى قيادتها أحد قياديّي حزب الطاشناق وهو : شاهان ناتالي الذي توفي

في الولايات المتحدة عام ١٩٨٩. ومما يجدر ذكره أيضاً، أنه رغم فظائع هذه الجريمة الابادية، ورغم التصريحات الدائمة للمسؤولين الأتراك الحاليين حول «وراثتهم الشرعية» لتركة الدولة العثمانية (مع بقاء احتلالهم لمساحات واسعة من أرمينيا الغربية)، ما زال الأتراك ينكرون لهذه المجازر، حتى أنهم ينكرون وجودها أصلاً، في الوقت الذي يعلم فيه العالم كله، أن إبادة مليون ونصف مليون أرمني في فترة بسيطة، ليس بالأمر السهل، ولا بالحدث العادي الذي يمكن طمسه ببساطة، خصوصاً بعد أن صوّر كثيرون من «شهود العيان في البيت التركي» هذه المأساة بتفاصيلها، وجزئياتها، فضلاً عن تقارير الدبلوماسيين الأجانب، والموظفين العرب.

أما لماذا ينكر الأتراك لجريمة إبادة الأرمن ؟ فذلك يعود بنظرنا إلى أن الاعتراف بهذه الجريمة يستلزم أموراً كثيرة منها :

أولاً : حق الأرمن في العودة إلى وطنهم الأصلي.

ثانياً : الاثبات القاطع باحتلال أراضٍ أرمنية مغتصبة من قبل تركيا.

ثالثاً : ضرورة التخلّي عن هذه الأراضي الأرمنية المحتلة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين.

رابعاً : التعويض عن الخسائر التي لحقت بالأرمن من جراء المذابح والنفي والتهجير، وبالتالي مصادرة الأرض والممتلكات.

خامساً : ان الالتزام بهذه القضايا هو بحدّ ذاته نسف للجوهر الطوراني العنصري الاحتلالي التوسعي، وتخلٍّ عن المشروع التركي القاضي بإقامة «تركيا عظيمة» أو «تركيا متجانسة»..

وهذا ليس وارداً على الاطلاق في استراتيجية القادة الأتراك حالياً.. على هذا الأساس، تبدو هذه الطريقة من الانكار، وطمس حقائق الجريمة الابادية، ووقائعها، وكأنها عملية دفن (بالقوة) للماضي التاريخي مع الشعب الأرمني في مقبرة واحدة، بحضور العالم المتمدّن كشاهد، لكنّه **أعمى، وأخرس، وأصمّ**..

على ضوء ذلك، يبدو أن عدم معاقبة الأتراك على هذه الجريمة الابادية

بحق الانسانية، شجّع آخرين على ارتكاب جرائم بشرية فظيعة فيما بعد، على يد حلفاء للأتراك من النازيين الألمان، والفاشيين الطليان، والصهيونيين.. وحتى اليوم تبقى هذه الجريمة بدون عقاب..

فلو عوقب الأتراك سابقاً على جريمتهم بحق الأرمن، لما كانوا قد تجرؤوا اليوم على إشعال نار الحرب في أرتساخ/كاراباغ عبر أذربيجان، من أجل تحقيق المشروع الطوراني، القاضي بربط تركيا بآسيا الوسطى من خلال ناخيتشيفان وزانكيزور وكاراباغ. ولما كانوا قد تجرؤوا أيضاً على حصار أرمينيا وأرتساخ؛ حيث أننا نعتبر هذا الحصار اليوم، في نهاية القرن العشرين، بمثابة استكمال للمخطط الابادي الذي بدؤوه في أوائل هذا القرن..

لذلك ليس بوسعنا إلا أن نقول أخيراً :

نحن مع الشعب الأرمني، ومع القضية الأرمنية العادلة والنبيلة والمقدّسة.. نحن مع عودة السلم والسلام إلى أرتساخ.. ومع عودة الحق إلى أصحابه فيها.. ونحن ضد المخطط التركي الطوراني المعادي للعرب والأرمن على السواء..

هذه كلمة حق، نقولها بصوتٍ عالٍ.. لأننا مؤمنون بأن كلمة الحق يجب أن تُقال حتى ولو كانت رقابنا على حبال المشانق.

هوامش البحث

(١) راجع كتاب : «صفحات من تاريخ الأرمن». نشرة مطرانية الأرمن الأرثوذكس. حلب/سوريا ١٩٨٠، ص ٨.

(٢) انظر كتابنا « الأرمن شعب وقضية». الدار التقدمية ١٩٨٨، ص ١٧٩. وكذلك كتاب : بارور يرتسيان «مجازر الأرمن». دار الفارابي. بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧، صفحة الغلاف الأخير.

(٣) شاوارش طوريكيان « القضية الأرمنية والقانون الدولي». ترجمة خالد الجبيلي. دار

الحوار. اللاذقية/سوريا. الطبعة الثانية ١٩٩٢، ص ٥٤-٥٩ نقلاً عن : مولان زادة رفعت «الوجه الخفي للانقلاب التركي». دار الحوار(اللاذقية)، ص ٨٣.

(٤) أسعد مفلح داغر «ثورة العرب». حلب. الطبعة الثانية ١٩٨٩، ص ٢٨.

(٥) انظر كتابنا «أرمينيا والحصار». بيروت، ١٩٩٣، ص ١٤. وكذلك كتابنا : «الأرمن والعرب بين الطورانية والصهيونية». منشورات الحلقة الأدبية الأرمنية اللبنانية. بيروت ١٩٩٤، ص ٣٩.

(٦) فائز الغصين «المذابح في أرمينيا». حلب ١٩٩١، ص ١٩.

(٧) المستشار فؤاد حسن حافظ «تاريخ الشعب الأرمني منذ البداية حتى اليوم». القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٩٩.

(٨) انظر تفصيلياً : مجلة «الأسرار». العدد ٣٥. بيروت ١٩٣٨ (في ٢٨ تشرين الثاني)، ص ١٣. وفائز الغصين.. ص ٢٠. والمستشار فؤاد حسن حافظ، ص ٣٠٥. وكذلك كتاب :

- «**Anthologie de textes historiques sur les massacres Arméniens de 1915**». (Témoignage du Dr. Herbert-Adams Gibbons, Extrait de «La page la plus noire de l'histoire moderne»). Edition Hamaskaïne, Beyrouth 1972. p. 85.
- René Pinon, «**La suppression des Arméniens**». Librairie Académique, Paris 1916. p. 54-55.

وأيضاً كتاب

(٩) انظر كتاب : هنري باربي

- Henri Barby, «**Au pays de l'épouvante : L'Arménie martyre**». Edition Hamaskaïne, Beyrouth 1972. p. 209-210.

(١٠) كرسام أهارونيان « القضية الأرمنية أمام الرأي العام العربي»، بيروت ١٩٦٥، ص ٧٧.

ARMENIAN MASSACRES OF 1915 : CAUSES AND RESULTS

(SUMMARY)

SALEH ZAHREDDIN

Making use of Armenian (in Arabic translation), Arab and Western sources, Dr. Zahreddin approaches to the Armenian Question and the massacres perpetrated by both the Young Turks and the Nationalists from the point of view of an Arab historian, putting the question in the context of right and wrong, inspite of the past that, as an Arab, he could very easily hold sides in the question at hand. On the contrary, he limits himself just with the Armenian Question and the Massacres of 1915-1922 and analyzes their causes and results.

To make things clear, the center of the article first draws the plan of the massacres perpetrated. According to him, the Turkish authorities

1. Got rid of the young Armenians by asking them to work on the construction of land roads and railroads. This left the Armenian regions with no force of protection;

2. To disarm the soldiers of the Armenian contingents, thus rendering them unable to oppose;

3. To deport Armenians suspected or those opposing the Turkish policies;

4. To apprehend the intellectuals and leaders of the Armenian community and kill them with the help of the Special Organization erected for this purpose;

5. After disarming the Armenian soldiery, to kill them all;

6. To deport the remaining Armenian women, children and the old people, accompanied with acts of robbing and massacring them at the spot, or drowning them in the rivers and seas. This phase of the plan was called «Road to Hell»;

7. After deporting the Armenians burning, destroying or appropriating of the Armenian goods and property;

8. According to an official regulation, to appropriate the Armenian land and property as «discarded property»; and last but not least

9. To destroy and annihilate all Armenian cultural and material expression, as well as antiquities, which could testify of the belongingness of all the Armenian regions, and to change and turkify all place names in the Armenian regions and provinces.

This plan was put into force under the silent look of both the allies of Ottoman Empire and the Entente Powers, and helped later other nations and people (Germans, Italians and Zionists) to repeat massacres unpunished.

But things have to be corrected and reparations made. To do so Dr. Zahreddin finds that it is imperative

1. To let the Armenians have the right to return to their fatherland.

2. To accept that Turks have by force appropriated the Armenian lands and property;

3. To oblige the Turks to resign of their occupation of Armenian lands and hand them over to their rightful owners;

4. To pay the Armenians the appropriate indemnity for their losses endured during the deportations and massacres.

Unless the latter are imposed on the Turkish authorities who are the legal heirs to the Ottoman Empire, the Young Turks and their Turanian dreams, the Armenian Question will remain open and find its expression now and then until it finds its rightful solution.

The conclusion is clear for Dr. Zahreddin, and this is why he ends his article declaring that «we are with the Armenians and back the Armenian Question, rightful and sacrosanct; we are with the Armenians in their desire for peace both in Armenia proper and Artzakh; we are with the Armenians in their demand of their fatherland; and we are against the Turkish and Turanian schemes which are anti-Arab and anti-Armenian at the same time. This is the verdict of Truth, and we declare it out loud, because we believe that Truth has to be declared out loud even if our neck is put into the ring of the gallows».